المسبوق السابق تقول كذا يعني الفصحا من طابت سريرته واصطلاح النظم لقول
بعضهم وما المال والاهلون الا ودايع ولا بد يوما ان ترد الودايع
والثاني العلم به نحو خلق الانسان ضعيفا والجهل به نحو سرق زيد اذا
لم يعرف من سرق او ان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو واذا حييتم بتحية
وتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقوله عليه السلام
من بلي منكم بهذه القاذورات وتحقير المفعول بصون اسمه عن مقارنة
الفاعل نحو طعن عمرو والستر على الفاعل نحو قاسنه او عليه وهذه الا
غراض انما تخص علماء الكلام لانهم هم الباحثون عنها   اي نايب الفا
عل ارجاع الضمير لنايب الفاعل يلزم الدور فيفسد التعريف فانه يصير
عود الضمير على الاسم الذي حذف فاعله فيسلم من ذلك ومن تشتيت
الضماير ولانه المحدث عنه   مقامه يقيم اوله ماخوذ من اقام اي جعل
ذلك الاسم مكان الفاعل فالحقته الاحكام المختصة به وخرج بهذا القيد
المفعول الثاني نحو درهما فانه لم يقم مقام الفاعل بل الذي اقيم مقامه
هو المفعول الاول فهو نايب الفاعل   وعن عامله هذا ليس من التعريف
وفيه اشارة الى ان الاصل اسناد العامل للفاعل عدل عنه واسند الى غيره
على خلاف الاصل وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان
اسناد العامل لغير الفاعل صورة اصلية   الى صيغة فعل او نظايره وكذا
يقال في يفعل ليعم الفعل الخماسي والرباعي والسداسي وانما اقتصر على الثلاثي
المجرد لكونه اصلا للرباعي والمزيد فيه   او الى صيغة مفعول اي نحو
ها مكرم ومختار ومنقود ككرم زيد ومختار عمرو ومستخرج المال فان اسم
المفعول من الفعل الثلاثي كضرب وعلم وزنه مفعول واما في الرباعي فهو على
وزن مفعل بضم الميم وفتح العين كان كاسم فاعل بكسر العين كما قال في
الخلاصة وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر ومختار
يصلح ان يكون اسم مفعول واسم فاعل فان لاحظت ان الياء مكسورة في اصله
وهو مختير فهو اسم فاعل وان لاحظت انها مفتوحة فهو اسم مفعول وعلى
كل يقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفا   وانث الفعل لتانيث لم
يؤنث الضمير لمجي والمونث في نحو مر بهند لان نايب الفاعل مجموع الجار
و

والمجرد وهو غير مونث   بكسر الفا مقدر ظاهره ان ضمه تحقيقا او
تقديرا راجع للكسر فقط وليس كذلك بل هو راجع لضم الاول ايضا فكان
الاولى ان يقول بكسر الياء وضم الكاف ثم يجوز في نحو بيع الضم التحقيقي
كما هو مشهور لغة ما قوله في المضارع تحقيقا او تقديرا فهو تقسيم في الفتح
فقط واما الضم فمحقق دايما   الى الكاف اي بدون حذف حركتها   قتل
عمرو بالتنوين في قتيل فهو مبتدا من غير اعتماد كما اشار لذلك في
الخلاصة بقوله   وقد يجوز نحو فايز اولو الرشد فان جريا على
طريقة الائمة فينبغي جعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدا مؤخرا
ويقال مثل ذلك في مضروب زيد ثم مراد المص بالتقدير في قوله
قتيل عمرو واعني ان قتيل في معنى مقتول واما التقدير في كلامه
سابقا فالمراد به الاصل   نحو اكرمت الى اخر الامثلة وحذف المص
رحمه الله تعالى العاطف في هذه الامثلة وهو سايغ بمقيس واجاب
الدماميني عن نحو ذلك بانه اخبار متعددة لان قول المعرب مثلا
خبرا لمبتدا محذوف مع تقدير مضاف في المعطوفات دل ما قبله
والتعدد بدون عطف نحو كذا فهي اخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد
قايم وقاعد فيكون العطف تركا قياسا وايضا لما كان الغرض هنا مجرد
التعدد ترك العاطف كما يترك في المحكي على الكاتب منقول دار من سدلا
عن عطف   مبني لما لم يسم فاعله اي مبني للاسناد للمفعول لم يسم فاعله
اي فاعل فعله ذلك المفعول اي لم يذكر اصلا فالاضافة لادنى ملابسة
كما ستعلم ذلك   باب المبتدا والخبر جمعهما في باب واحد لتلازمهما
غالبا والا فقد يكون المبتدا لا خبر له بل له ما يغني عن الخبر كوقوع
الوصف في نحو اقايم زيد ومضروب عمرو ونحو اقل رجل يقول ذلك
وبعد ذلك علمت ان الجملة منافي المثالين وصف للنكرة الموافقة مبتدا
اغنت عن الخبر لان احتياج النكرة للوصف اشد من احتياج المبتدا
للخبر قال شيخنا والذي يبطله انهم ان الجملة صفة لذكرها ان المقصود
الحكم على النكرة بالكلام والاخبار عنها بذلك والمسوغ الابتدا كون
الخبر من خوارق العادة ولو جعلت الجملة صفة لكان المعنى تخصيص البقرة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)